

أسف لإغلاق باب الحوار وأعلن إنهاء مقاطعة البرلمان وحذر من مخاطر الإجراءات الانفرادية

المشترك يرحب بجهود وقف حرب صعدة ويتهم الحاكم بالتمكر للإتفاقات



قال عبدالوهاب محمود رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك أن «الحوار هو خيار المشترك الوحيد وأن الثوابت الوطنية ستظل هي السقف الأعلى للقاء المشترك».

وعبر - خلال مؤتمر صحفي عقد الخميس الماضي في العاصمة صنعاء - عن أسفه من «بعض المزايدات فيما يتعلق بمواقف اللقاء المشترك إزاء بعض القضايا الوطنية»، وقال: «نحن أحزاب بعضها تواجد منذ ما قبل الثورة اليمنية وناضلنا ضد الإمامة والاستعمار ومازلنا نناضل لتحقيق أهداف الثورة اليمنية».

وأكد أن المشترك كان «قد أبلغ من قبل المؤتمر الشعبي العام قبل إعلانه رسمياً إغلاق باب الحوار بأن الحوار مقبول والتوقيع مفتوح، وأن المشترك لم يفكر في عقد مؤتمر صحفي ليكشف ذلك للرأي العام حرصاً منه على الحوار».

فؤاد العلوي

بجهود وقف الحرب السادسة في صعدة، وأكدت على ضرورة وقف إطلاق النار كخطوة أولى على طريق المعالجة الوطنية الشاملة لأنار وتبعات الحرب وإنهاء معاناة نازحيها وضحاياها، مجددة في السياق ذاته استعدادها للمشاركة في هذه الجهود الوطنية المخلصة.

وأستأحت أحزاب المشترك في بيان صادر عن مؤتمرها الصحفي الخميس الماضي عن أسفها لإغلاق السلطة وحزبها باب الحوار الوطني في هذا الظرف الاستثنائي بالغ التعقيد، واصفة إغلاق الحزب للحوار بأنه محاولة يائسة للسلطة والحزب الحاكم لتحصيل المشترك أوزار الحاكم وفسله وفساده، وأخطائه وخطاياه التي أوصلت البلاد إلى حافة الانهيار، محذرة في السياق ذاته السلطة وحزبها الحاكم من خطورة البدائل الكارثية الأخرى.

يسأل عن اللقاء التشاوري «هل هو بديل عن اتفاق فبراير، وقال لي هل اللقاء التشاوري مفتوح أم لا ولم يجز أي موضوع مما تحدث عنه الإرياني».

وأشار العتواني إلى أن «اللقاء المشترك يشارك حالياً من خلال كتلته في البرلمان ومجلس الشورى في لجان إيقاف حرب صعدة».

إلى ذلك قال حسن زيد عضو المجلس الأعلى للمشارك وأمين عام حزب الحق إنه اطلع على رسالة من الحوثي إلى الوسيط علي ناصر قرشة تضمنت في السطر الثاني منها ضرورة أن يدخل اللقاء المشترك في لجان جهود إيقاف الحرب.

وأشار إلى «أن تشكيل اللجان تأجل إلى ما بعد إيقاف إطلاق النار بفتح الطرقات وإنجاز ملف الأسرى السعوديين».

وكانت أحزاب اللقاء المشترك رحبت

مؤكداً أن المشترك «يرى أنه في حال عولجت القضايا الجذرية لأبناء المحافظات الجنوبية فستنتهي تلك الشعارات والمشاكل الحاصلة لأن أبناء المحافظات الجنوبية وحدويون أكثر منا، وناضلوا من أجلها أكثر منا نحن».

من جهته أشار سلطان العتواني الأمين العام عضو المجلس الأعلى للقاء المشترك إلى أن «اللقاء المشترك كان قد بدأ في التحضير للقاء التشاوري منذ وقت مبكر قبل توقيع اتفاق فبراير 2009م واستمرت اللقاءات حتى جاء تاريخ 21-22 مايو من العام الماضي وابتدقت عنه اللجنة التحضيرية وربما كان الإرياني غائبا عن المسرح السياسي خلال تلك الفترة أو أراد أن يظهر أن مشاريعنا تظهر فجأة».

وأكد العتواني أن الأرياني اتصل به لكنه لم

لتقريب وجهات النظر بين اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام، وأن الأحمر التقى أمس قيادات المؤتمر الشعبي العام، فيما من المقرر أن يلتقي اليوم المشترك، وسوف يتم إبلاغ وسائل الإعلام في حال تم التوصل إلى أي نتائج.

ودان رئيس المشترك كل الأعمال الخارجة عن القانون من قبل القاعدة أو أي طرف آخر، مديناً في ذات الوقت أعمال التطرف وكذا الأعمال المسيبة لذلك.

وأكد في هذا الصدد أنه ولكي تحل مشكلة القاعدة في اليمن فلا يجب التركيز على الجانب الأمني لأن التركيز على هذا الجانب فشل في أفغانستان والعراق، ويجب أن يكون هناك اهتمام بالتنمية والحكم الرشيد.

وأشار إلى أن المشترك فتح حوار مع الأطراف في الحراك الجنوبي وأنه على حوار معهم بهدف جمعهم للحوار الوطني الشامل،

ونفى رئيس المجلس الأعلى للمشارك بأن يكون المشترك قد طلب توقيع اتفاق الحوار بين المؤتمر واللجنة التحضيرية، وقال: كان موقفنا واضحاً هو أن اللجنة التحضيرية جزء منا ولم نطلب مطلقاً أن يكون الاتفاق بين المؤتمر واللجنة التحضيرية.

وأكد أن ما كان يجري «قبل إعلان المؤتمر إقفال الحوار هو تشاور وليس حواراً من أجل تشكيل لجنة وطنية للحوار».

ونفى رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك - في سياق إجابته على أسئلة الصحفيين - أن يكون قد تلقى المشترك طلباً من الحوثيين للتحالف معه، وقال: نحن قرأنا وسمعنا مثلما أنتم قرأتم وسمعتم لكن لم نلتق طلباً في هذا الجانب تماماً.

وكشف محمود للصحفيين عن جهود يبذلها عبدالله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي حالياً في صنعاء

بيان المشترك بشأن إغلاق الحزب الحاكم للحوار الوطني

السياسية، وتهئية المناخات الملائمة للحوار، وإجراء مصالحة وطنية شاملة ك مطلب وطني ملح لتجسيد الممارسة الديمقراطية والشراكة الوطنية في السلطة والثروة ونهج التسامح والقبول بالآخر والتداول السلمي للسلطة كخيارات شعبية وطنية لا رجعة عنها.

ثالثاً: تأكيد الموقف المبدئي للمشارك المناهض للحرب ونهج القوة والعنف يرحب المشترك بجهود وقف الحرب السادسة في صعدة والدعوة لوقف إطلاق النار كخطوة أولى على طريق المعالجة الوطنية الشاملة لأنار وتبعات الحرب وإنهاء معاناة نازحي وضحايا الحرب، ويؤكد مجدداً استعدادها للمشاركة في هذه الجهود الوطنية المخلصة.

رابعاً: يشدد المشترك على تفعيل دور وآليات عمل هيئاته القيادية والقاعدية واللجنة التحضيرية للحوار الوطني، واللجان الحوارية المنبثقة عنها للمضي قدماً في إنجاز المهام الحوارية مع كافة الأطراف والقوى السياسية الفاعلة دون استثناء لضمان نجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

خامساً: يحيي المجلس الأعلى للمشارك الموقف المسئول لكتلة البرلمانية المناهض للإجراءات الرسمية المخالفة لاتفاق فبراير 2009م وحرصه على صيانة مبدأ التوافق الوطني كأساس لمشروعية المؤسسة الدستورية، وفي هذا الصدد يحذر المشترك من مخاطر التمادي في الإجراءات الانفرادية المقوضة لاتفاق فبراير، ويرى المشترك في المستجدات الراهنة الداخلية والخارجية، حافزاً كافياً لإنهاء الاحتجاج المتواصل المعبر عنه بعدم حضور جلسات مجلس النواب والعودة إلى المجلس المدفوع عن قضايا المواطنين، وفضح الفساد والسياسات التجريبية والإفقارية للشعب، مع التمسك بالموقف المبدئي الرافض للإجراءات المخالفة للدستور والقانون وقضايا التوافق الوطني المنصوص عليها في اتفاق فبراير 2009م، والاحتفاظ بحق الاحتجاج بكافة أشكاله المشروعة وتفعيل دور الكتلة داخل وخارج المجلس انتصاراً للقضايا المعيشية للناس، وقضايا الحقوق والحريات العامة المكفولة دستورياً للمواطنين.

سادساً: يدين المشترك بشدة جريمتي الاختطاف والإخفاء القسري التي تعرض لها الصحفي محمد المقالح عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، وما طاله من تعذيب مهجى سافر، ويدعو إلى وقف محاكمته التعسفية أمام محكمة غير دستورية، والإطلاق الفوري لسراحه، كما يدين الأحكام التعسفية الصادرة عن ما يسمى بالمحكمة المتخصصة بسجن الأخ حسين زيد بن يحيى رئيس حزب الحق بمحافظة أبين، ويطالب بسرعة الإفراج عنه وكافة المعتقلين خارج إطار الدستور والقانون.

سابعاً: يجدد المشترك التأكيد على أهمية دور الثقة بين السلطة والمعارضة، في رعاية وإنجاح الحوار السياسي والديمقراطي في اليمن وهدم حواجز عدم الثقة بين السلطة والمعارضة، في رعاية وإنجاح الحوار الوطني الشفاف والشامل، وضمان آليات تنفيذها بما يتخض عنه من معالجات لإنقاذ الوطن من الانهيار.

والله ولي العداية والتوفيق،،،

صادر عن المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك - صنعاء
2010/2/11م

المناخات السياسية والإعلامية الملائمة لإجراء حوار وطني شامل لا يستثنى أحد وإشراك القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالحوار وفقاً لنص البند الأول في الاتفاق، وعلى هذا الأساس، قدم المشترك رؤيته لتنفيذ اتفاق فبراير 2009م المتضمن للخيارين، المقترحين من المشترك، وبعد موافقة قيادة المؤتمر على الخيار الأول. قبل التراجع عنه لاحقاً. تم مناقشة مهام اللجنة التحضيرية المشتركة للحوار الوطني، وفي آخر مسودة، عبر الحزب الحاكم عن المطلق القبول بإشراك اللجنة التحضيرية للحوار الوطني المنبثقة عن التشاور الوطني، كطرف مشارك في اللجنة المشتركة المقترحة إلى جانب أحزاب اللقاء المشترك، الأمر الذي بدا غير مبرر بالنسبة للمشارك، كما أنه بات أمراً غير مفهوم تناقض الحزب الحاكم حيث يدعو علناً إلى حوار وطني لا يستثنى فيه أحداً بما في ذلك القاعدة، ويصر في ذات الوقت على استبعاد الحراك الجنوبي ورفض وإقصاء اللجنة التحضيرية كطرف مشارك في آلية الحوار المشترك إلى جانب أحزاب اللقاء المشترك، وازداد الأمر غموضاً مع الإبلاغ الصارم الذي نقله للمشارك الدكتور عبد الكريم الإرياني، بإقفال باب الحوار مع المشترك. الذي لم يبدأ بعد. والإبقاء على التوقيع مفتوحاً على الآلية المقدمة من المؤتمر. دون تعديل. ذات الآلية التي تم الإعلان عنها في المؤتمر الصحفي للحزب الذي انعقد يوم السبت المنصرم، والذي تم تجريبه بصورة بائسة ومفضوحة للإساءة لأحزاب اللقاء المشترك، وتحميلها مسئولية إغلاق حوار لم يتم بعد.

كما لم يتورع القائمون على المؤتمر الصحفي عن التضييق الإعلامي للرأي العام المحلي والأجنبي، وإخفاء وتغييب الحقيقة عمداً، بهدف تم رسمة سلفاً. كما يبدو لتحصيل المشترك أوزار الحاكم وفسله وفساده، وأخطائه وخطاياه التي أوصلت البلاد إلى حافة الانهيار.

وإزاء كل ما سبق فإن المجلس الأعلى لأحزاب المشترك إذ يعبر عن أسفه لإغلاق السلطة وحزبها باب الحوار الوطني في هذا الظرف الاستثنائي بالغ التعقيد، يحذر من خطورة البدائل الكارثية الأخرى، ويؤكد في ذات الوقت على ما يلي: -

أولاً: إن الحوار الوطني الجاد، المتكافئ، والشامل لكل قضايا ومظاهر الأزمة الوطنية، وجميع الأطراف والأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية الفاعلة في الداخل والخارج دون استثناء، هو الآلية الوطنية السليمة الوحيدة المتاحة أمام اليمنيين حتى اليوم، كخيار الفرصة الأخيرة لوقف حالة الانهيار وإنقاذ الوطن من المآلات الكارثية التي ينحو باتجاهها.

ويرى المشترك في اتفاق 23 فبراير 2009م، الموقع بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب، أساساً للتوافق الوطني، ومصدراً لمشروعية المؤسسات التشريعية الحكومية، ومرجعاً للحوار الوطني الشامل.

ثانياً: يدعو المشترك الحزب الحاكم إلى العدول عن القرار المعلن بشأن إغلاق الحوار الوطني، والكف عن السياسات المنطرفة، ونهج القوة والعنف والحروب الأهلية، والحلول العسكرية والأمنية العقيمة، ويحذر من استخدام ملف القاعدة والإرهاب لتبرير قمع المعارضة وتصفية الحسابات السياسية مع الخصوم السياسيين ويدين كل الممارسات والسياسات المنتجة لتفكك الكرامة والمغذية لها مهما كان مصدرها، ويؤكد في ذات الوقت على ضرورة الشروع في تطبيع الحياة

تكشف مستجدات الأحداث السياسية المتسارعة التي شهدتها بلادنا، خلال الأيام القليلة المنصرمة، بتداعياتها الإقليمية والدولية، عن تقادم مسارات الأزمة الوطنية المركبة، التي ما انفكت تنتجها السياسات المأزومة والفاشلة للسلطة على مختلف المستويات، أوصلت في نتيجتها البلاد إلى مصاف الدول الفاشلة، وغدت مشكلة إقليمية ودولية، ومصدراً لعدم الاستقرار وملاذاً آمناً للقاعدة والإرهاب في نظر المحيط الإقليمي والدولي.

وفي ظل هذه الظروف العصية المهدة لوحدة واستقلال اليمن وسيادته وأمنه واستقراره، ومن مطلق المسئولية الوطنية عمدت أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني منذ شهر يونيو 2008م بعد حالة الانسداد السياسي الذي أنتجته السلطة قبل وبعد اتفاق فبراير 2009م إلى تفعيل آليات الحوار الوطني الشامل مع مختلف القوى والأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة في البلاد، للوصول إلى رؤية مشتركة للإنتقاذ الوطني ومنع حدوث الانهيار.

فكل جولات الحوار السابقة التي خاضها المشترك مع السلطة وحزبها تم تقييدها والتكسر لها، بما في ذلك ما خلصت إليه من اتفاقات موقعة بين الطرفين بدءاً بتوصيات البعثة الأوروبية، وقضايا وضمانات الحوار، وانتهاء باتفاق 23 فبراير 2009م الذي تم بموجبه، تأجيل الانتخابات البرلمانية لعامين، لإتاحة الفرصة الكافية لتنفيذ الإصلاحات، الدستورية والقانونية الضرورية لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية، التي ظل الحزب الحاكم يماطل في تنفيذها قبل الانتخابات البرلمانية حتى انقضت الأمد الزمنية للاستحقاقات الانتخابية، قبل الانتخابات البرلمانية، وهو الأمر الذي يتكرر اليوم، فبعد التوقيع على اتفاق فبراير 2009م مباشرة، ذهبت السلطة وحزبها إلى تجسير الأوضاع العسكرية والأمنية في ردفان، ودخلت في مواجهات مسلحة مع المواطنين على خلفية، استحداثات عسكرية في جبل الأحمرين وتلتها مباشرة مجزرة زنجبار التي راح ضحيتها أكثر من 21 قتيلاً من المواطنين المسلمين المشاركين في الاعتصام الاحتجاجي في المدينة، تلتها تفجير الحرب السادسة في صعدة بامتداداتها الخارجية على الحدود السعودية، والتي استمرت على مدى نصف العام، ولا تزال قائمة حتى اليوم، ثم جاءت الانتخابات التكميلية للدوائر الشاغرة في مجلس النواب التي تقرد بها الحزب الحاكم بصورة مخالفة للتوافق الوطني وفقاً لاتفاق فبراير 2009م، وأدارتها لجنة انتخابية غير شرعية، لتنتج بذلك أزمة سياسية جديدة مع المشترك، خارقة لمشروعية التوافق الوطني لتناقض فبراير الذي مدد بموجبه عامين لمجلس النواب لتنفيذ الإصلاحات السياسية والانتخابية المتوافق عليها بما في ذلك إعادة تشكيل اللجنة العليا غير الشرعية للانتخابات وفقاً للقانون.

ومع كل ذلك تعاطت أحزاب اللقاء المشترك إيجابياً مع بارقة الأمل الصادرة عن الحزب الحاكم بشأن الحوار الوطني، مراهنه على المسئولية الوطنية التي تفرزها الأوضاع المتفاقمة في البلاد على الجميع للعمل معاً لإنقاذ الوطن من الانهيار.

وفي هذا الصدد عمدت قيادات المشترك إلى التواصل مع ممثل الحزب الحاكم عبر الدكتور عبد الكريم الإرياني لإجراء لقاءات تشاورية تمهيدية لضمان توفير